الحميدي يقترح إعفاء المواطنين العائدين إلى البلاد من رسوم مسحة كورونا

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه مقترحا بإعفاء المواطنين العائدون إلى البلاد من الخارج من أي رسوم أو تكاليف لإجراء المسحة الطبية

وقال الحميدي تتولى الدولة الاهتمام إلى حفظ الصحة العامة ووقاية المواطن من الأمراض والأوبئة وتوفير سبل العلاج الكامل لها وهو التزام دستوري في المادة (15) من الدستور بالعناية بالصحة ووسائل العلاج والوقاية من الأمراض وإلزام مرسوم إنشاء وزارة الصحة كامل المسئولية عن وضع هذه الأحكام حماية للوطن والمواطن.

ومع ذلك جاءت القرارات المنظمة لإجراءات الوقاية من جائحة كورونا (كوفيد 19) ومن بينها اشتراط إجراء المواطن العائد إلى البلاد من الخارج إجراء (المسحة الطبية) لتأكيد خلوه من العدوى مع تحمله قيمة إجرائها بما يجاوز (60) ستون دينار كويتي. مع أن اتفاقاً مع ما سبق من بيان وجوب تحمل الدولة تكاليف هذا الإجراء الأمر الذي يجب المبادرة إلى علاجه بتعديل القرار المشار إليه وأن يكون مجاناً. مع إعادة المبالغ التي سبق تحصليها من المواطنين في هذا الشأن إليهم تحقيقاً للعدالة والمساواة.

الغانم: لن ننزلق إلى مستنقع الإساءات المنهجة.. حقائق كثيرة ستنجلي قريباً

رياض عواد

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه لن ينزلق إلى مستنقع الاساءات المنهجة التي تخالف ديننا الحنيف وتقاليدنا الكويتية والأعراف البرلمانية، مشيرا إلى أنه سيفند في الجلسة المقبلة كل الادعاءات الباطلة.

واستهل الغانم تصريحه إلى الصحافيين بالآية الكريمة إذ تلقَّونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم، وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم".

وقال الغانم للأسف تشهد الساحة السياسية أخيرا حملات موجهة وممولة وممنهجة تحتوي على افتراءات باطلة وإساءات غير مسبوقة ولا يمكن القبول بها طالتني وغيري من النواب والمسؤولين وأمور كثيرة لا أساس لها من الصحة، ومنها أننا طردنا أحد الصحافيين، وأننا عيّنّا البعض، وفوتو شوب لبعض المقاطع

مرزوق الغانم

في وسائل التواصل، وهي أمور لا يقوم بها إلا من لا يخاف الله.

وأضاف أشكر الشعب الكويتي العظيم بكل توجهاته السياسية، سواء من معي ومن هو ضدي، على رفضهم الاساءات غير المسبوقة والانحطاط في مستوى الحوار بين السياسيين باستخدام مفردات وطرق وأساليب غير مسبوقة، وسأبقي ثابتا على الحق كما كنت ولن تؤثر بي هذه الحملات.

وقال لن أنزلق إلى مستنقع الإساءات المنهجة والرد عليها وأدعو كل من يؤيدني، والاغلبية الصامتة من الشعب الكويتي إلى عدم الانسياق إلى هذا الحوار الذي يخالف ديننا الحنيف وتقاليدنا الكويتية العريقة وأعرافنا البرلمانية.

وأكد الغانم ان الحقيقة ستظهر وأنه سيفند الادعاءات الباطلة في الجلسة المقبلة وبعد الجلسة بفترة وجيزة بالأدلة والبراهين الواضحة

وشكر الغانم «الشعب الكويتي العظيم بكافة توجهاته السياسية على رفض الإساءات غير المسبوقة والانحطاط في مستوى الحوار بين

الشاهين يقترح السماح للنساء بأداء صلاة القيام بالمساجد في رمضان

قال النائب أسامة الشاهين إنه تقدم امس باقتراح برغبة للسماح للنساء بأداء صلاة القيام في المساجد خلال شهر رمضان مع تكليف الجمعيات التعاونية والفرق التطوعية النسائية وفرق الفتيات بالإشراف على توافر واتباع الإجراءات الصحية.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الاقتراح يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين أداء هذه العبادة وروحانيات شهر رمضان واتباع الإجراءات الصحية.

وقال "ساءني كما ساء الكثيرين من المواطنين والمواطنات تصريح وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمنع المواطنات والمقيمات من أداء صلاة التراويح والقيام في المساجد خلال شهر رمضان المبارك".

وأكد أن هذا التصريح بلا شك يعارض حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها"، وقوله صلى الله عليه وسلم "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله"، وفي رواية "ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد".

ودعا الشاهين وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري ومسؤولي الوزارة إلى التراجع عن مثل هذا المنع والحظر المطلق والذي طبق مقولة "الشر يعم" للأسف.

وبين أنه إذا كانت هناك مخالفات في بعض المساجد فيجب أن تعالج من دون تعميم ومنع الجميع بحجة وجود مخالفات

اسامه الشاهين

اللجنة حددت مهلة شهراً لتسوية الملاحظات

«الميزانيات»: هيئة الاتصالات غير متعاونة مع ديوان المحاسبة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي د. بدر الملا أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2021/2022 وملاحظات الجهات الرقابية للسنتين الماليتين 2018/2019 و 2019/2020.

حيث تبين للجنة استمرار عدم تعاون الهيئة مع ديوان المحاسبة بشأن تزويده بالمستندات أحدى الاتفاقيات الخاصة بالأمن السيبراني وتقارير التدقيق الداخلي، وبينت الهيئة أنه تم تزويد الديوان بالاتفاقية وسيتم تزويده بتقارير التدقيق الداخلي عن الفترة المطلوبة.

ولاحظت اللجنة بعض الاختلالات في الهيكل التنظيمي للجهة حيث أن 53% من الوظائف الإشرافية شاغرة وكذلك هناك 7 إدارات تتبع الرئيس مباشرة مما يعزز المركزية في اتخاذ القرار، كذلك تبين أن هناك 93% من الموظفين بدون مسميات وظيفية ولا يؤدون مهام وظيفية واضحة، كما تبين أن هناك 49 منتدب إلى الهيئة بعد قرار مجلس الإدارة 2018/6 الذي أوقف الانتداب و61 منتدب لم يتم تسوية أوضاعهم في الهيئة.

وشدد رئيس اللجنة على تصحيح هذه الملاحظات خاصة وان هناك استياء كبير من آلية التعيين في الهيئة كونها تعتمد على الانتداب أكثر من التعيين من خلال إعلان منشور يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص.

وبالنسبة لاعتماد الهيئة في تسيير اعمالها من خلال فرق عمل ولجان اغلب أعضاءها من موظفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بينت اللجنة أنه من غير المقبول أن يكون هناك وحدات إدارية قائمة وبها العدد الكافي من الموظفين ويتم الاستعانة بموظفي الأمانة من خلال فرق عمل للقيام بالأعمال المطلوبة، حيث تبين أن هناك فريق عمل مكون من 8 موظفين من الأمانة العامة لمجلس الوزراء يقومون بمهام 63 موظف متواجد في الهيئة، كما أن اللجان الملغاة لا يجب الاستمرار بالاستعانة بأعضائها من خارج الهيئة لتقديم استشارات وغيره من الاعمال وصرف مكافآت لهم، حيث أن جهاز المراقبين الماليين بين أن هناك توسع بالاستعانة بموظفي وقياديي الأمانة العامة لمجلس الوزراء بلغ نحو 20 الف د.ك شهريا لعدد 9 مسؤولين بالأمانة.

وفي سياق متصل هناك تكرار لأسماء مكلفين في فرق عمل ولجان وصلت إلى 8 لجان وفرق عمل للموظف الواحد بالإضافة الى مهامه الإشرافية داخل الهيئة حيث من غير المعقول قدرته الوفاء بكافة الاعمال المطلوبة منه في هذه اللجان وفرق العمل ومهام عملة الاصلية.

وبينت اللجنة للوزير المختص أن هناك تشابك بين وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا والمعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حيث ان هذا التشابك يؤثر على إيرادات المحصلة للخزانة العامة كون أن إجمالي إيرادات الجهتين الحكوميتين الهيئة ووزارة الخدمات في انخفاض مستمر منذ إنشاء الهيئة، لذلك يجب التحقق من أسباب هذا الانخفاض هل هو بسبب الهيئة أم بسبب الوزارة.

كما أن الهيئة اضاعت إيرادات كان من الممكن تحقيقها حيث بين رئيس اللجنة أن هناك عدد من الخدمات التي لم تصدر الهيئة لوائح تنظيم رسومها حتى تاريخه.

وبالنسبة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني فقد أدرجت لها اعتمادات في السنتين الماليتين 2018/2019 نحو 16 مليون وفي 2019/2020 نحو 21 مليون ولم يتم الصرف علية خلال هاتين السنتين وفي عام 2019 تم صدور قرار بنقل المشروع لميزانية مجلس الوزراء وتم ادراج مبالغ مالية لهذا المشروع في ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء منها 2 مليون تحت بند استشارات للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وحدد اللجنة مهله شهر لتسوية كافة الملاحظات التي نوقشت في الاجتماع وسيتم عقد اجتماع لاحق بعد انتهاء فتره التسوية للبت في ميزانية الهيئة.

اجتماع الميزانيات

جوهر: على الدولة توفير فرص عمل للمواطنين بشروط عادلة

أكد النائب الدكتور حسن جوهر إن من واجبات الدولة وفق المادة (41) من الدستور قيامها بتوفير فرص العمل للمواطنين مع تحقيق عدالة شروطه لما يستوجبه الخير العام، ويعتبر القطاع النفطي رغم مشاق عمله حلما للعديد من المواطنين الذين واصلوا تحصيلهم العلمي بشتى المجالات للالتحاق به وعلى رأسها تخصص هندسة البترول خاصة وأنه المكان الوظيفي الوحيد الذي يمكن ربط مخرجاته تعليمه بسوق العمل.

حسن جوهر

و أضاف جوهر أنه يتوجب على مؤسسة البترول الكويتية أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار والمسؤولية لاسيما وأن هناك الآلاف من حملة هذا التخصص على طابور الانتظار دون تحرك كافي من قبل الحكومة لانهاءهذه القضية، علما بأن هناك مشاريع نفطية مليارية دخلت الخدمة كمشروع الوقود البيئي وأخرى قيد الانتهاء في السنوات القادمة كمشروع مصفاة الزور ومجمع البت روكيماوت التابع له، بالإضافة إلى المشاريع التي يجري التجهيز لها في مجال الغاز الجوراسي وكلها حتما تحمل فرص عمل يتوجب توجيهها للكويتيين.

المطيري يطالب وزير التربية بالعدول عن الاختبارات الورقية

طالب النائب د. صالح المطيري وزير التربية د. علي المضف بإعادة النظر في قرار إجراء الاختبارات الورقية للصف الثاني عشر، في ظل وجود فيروس كورونا وخطورة إجراء تلك الاختبارات على الطلبة.

وقال المطيري في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن هناك 40 ألف طالب من المتوقع أن يحضروا اختبارات الصف الثاني عشر، في ظل وجود وباء فيروس كورونا وتبعاته السلبية على المجتمع.

وأضاف أنه تقدم باقتراح بتكليف لجنة التعليم والثقافة والإرشاد مناقشة مدى جهوزية وزارة التربية بخصوص إعلانها بأن الاختبارات ورقية.

وطالب وزير التربية بالعدول عن قرار الاختبارات الورقية، لأنه من العدل والإنصاف أنه إذا كانت البداية أونلاين، فإنه لابد أن تكون النهاية أونلاين أيضاً.

وذكر إنه لا يمكن أن يكون تقييم الطلبة بهذه الطريقة بأن تكون ورقية خصوصا أن هناك تجارب سابقة مع الوزارة من خلال استعداداتها للأعوام الدراسية في مراحل سابقة.

وبين أن طلبه بتكليف اللجنة يجب أن يكون خلال أسبوعين، لأن هذا الأمر يعتبر عاجلا، موجها سؤالاً إلى الوزير عن الاستعدادات التي تقوم بها الوزارة لاستقبال 40 ألف طالب سوف يقدمون للامتحانات.

وأضاف أنه من المهم أن يكون القطاع النفطي على أتم الاستعداد، لأنهم في طور استقبال عدد من الخريجين المهندسين الجدد، لأن هناك شواغر في بعض التخصصات وهي أكبر من الأعداد المتقدمة.

وأعرب عن أمله بألا نتفاجأ بعدم قبول المهندسين الكويتيين، لأنه من المعيب أن يكون عندنا قطاع نفطي بهذا الحجم وتكون عندنا بطالة في الكويت.

وقال إنه من المهم أن يكون للقطاع النفطي دور كبير في المساهمة مع الخطة الخمسية لاستيعاب جميع الخريجين في التخصصات المختلفة في القطاع النفطي وغيرها، وعليه واجب خدمة مجتمعية لخدمة البلد

د. صالح المطيري

العارضي يقترح زيادة المعاشات التقاعدية 120 ديناراً كل 3 سنوات

أعلن النائب مساعد العارضي عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (9) من القانون رقم (20) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، وذلك لزيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات بواقع (120) دينارا.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (9) من القانون رقم (25) لسنة 2001 المشار اليه النص الآتي:

" تزاد المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بواقع (120) دينار شهرياً ".

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

أنشئ صندوق تأميني جديد لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في عام 2001 وهو صندوق زيادة المعاشات وذلك لزيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات بواقع (20) دينارا شهريا آنذاك ومن ثم عدلت لتصبح (30) دينارا شهريا، وأن الوضع المالي للصندوق في ازدياد حيث ارتفع رصيده بمقدار الثلث تقريبا وهو مؤشر مهم يدل على كفاية الأموال.

والوفرة المالية تشير إلى قابلية إجراء تعديل لمصلحة المتقاعدين بحيث تزاد معاشاتهم التقاعدية بمقدار معين من دون أن يؤثر على وضعه الحالي، خصوصا أن إيراد هذا الصندوق يعتمد بشكل كبير على الاستقطاعات من الموظفين الحاليين والملتحقين بسوق العمل مستقبلا وهم في ازدياد سنويا ولن يعاني من أي عجز.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون برفع قيمة الزيادة الحاصلة كل ثلاث سنوات بواقع (120) دينارا شهريا بدلا من (30) دينارا حتى نساهم ولو بشكل بسيط في تحسين الوضع المالي للمتقاعدين أصحاب المعاشات الضئيلة وليس لهم زيادة على راتبهم التقاعدي سوى هذه الزيادة وتعد بسيطة جداً ولا تواكب التضخم السنوي

من جهة أخرى أعلن النائب مساعد العارضي عن تقدمه باقتراح برغبة بأن تكون العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك عطلة رسمية.

وجاء في مقدمة الاقتراح:

لما كان المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية قد حدد أنواع العطلات الرسمية وعددها، ولما كانت الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان من الأيام التي يتفرغ فيها المسلمون للعبادة والاعتكاف ما يحول بين الموظفين منهم وبين الانتظام في العمل وأدائه على النحو المطلوب، فمنهم من يسافر لأداء العمرة ومنهم من يعتكف للعبادة فإنه من المناسب ولمصلحة العمل أن تكون هذه الأيام عطلة رسمية، أضف على ذلك أن في شهر رمضان تكون ساعات العمل اقل مقارنة من باقي العام وتكثر الإجازات في هذه الفترة ما يقلل من الإنجاز في العمل.

وبما أن العشر الأواخر من رمضان يتخللها أيام الجمع والسبت مع اليوم الثلاثين من الشهر وهو حالياً عطلة رسمية فما سيتبقى من أيام العمل في العشر الأواخر فعلياً لا يتجاوز أياما معدودة وهو ما يحتم دمجها في عطلة متصلة تشمل العشر الأواخر كاملة، وعليه واستناداً لأحكام المواد (117 – 118) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تكون الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان عطلة رسمية

مساعد العارضي

5 نواب يقترحون إلزام الحكومة بتحويل المعاملات إلى «إلكترونية» خلال سنتين

تقدم النواب عبد الله المضف وحسن جوهر ومهلهل المضف وبدر الملا ومهند الساير باقتراح بقانون لإلزام الحكومة بإتمام تحويل جميع معاملاتها الى إلكترونية خلال سنتين. وذكر الاقتراح في مادته الأولى: يضاف إلى تعريف المعاملات الإلكترونية بالمادة رقم (1) بالقانون المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي المعاملات الالكترونية «ويدخل في حكم المعاملات الالكترونية كافة المعاملات التي تقدمها الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية».

فيما تنص المادة الثانية على ان «تضاف مادة جديدة برقم (2) مكرر بالقانون مادة (2) مكرر:»تلتزم كافة الجهات الحكومية بتقديم كافة معاملاتها إلكترونيا بعد سنتين من إصدار القانون المشار إليها نصها الآتي الجديد».

وذكر الاقتراح في نص المادة الثالثة: «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

وتضمنت المذكرة الإيضاحية للاقتراح: «يشهد العالم اليوم تطورا كبيرا في مجال التكنولوجيا والتعاملات الرقمية، ومواكبة لذلك التطور جاء التعديل على بعض مواد القانون رقم (20) لسنة 2014 في شأن المعاملات الالكترونية، بحيث يدخل في حكم المعاملات الالكترونية كافة المعاملات التي تقدمها الوزارات والجهات الكترونيا مع إتاحة تلك المعاملات ورقيا، ويحدد القانون فترة الحكومية، كما يلزم القانون كافة الوزارات والجهات الحكومية بأن تكون جميع تلك المعاملات مقدمة ومتاحة سنتين لاستكمال تقديم تلك المعاملات إلكترونياً.

ويهدف القانون إلى معالجة جملة من المسائل أهمها تحسين بيئة الأعمال وتقليل تراكم المعاملات التي تستنزف الوقت والجهد، كما أن المعاملات الالكترونية تحد من انتشار الفساد والواسطة».

بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود - قسم المزايدات

إعلان رقم ٢٠٢١/١٨ طرح لمزايدة رقم ٢٠٢٠-٢٠٢١/٤

الخاصة بإدارة وتشغيل مشروع إنجاز بالري

تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة رقم 4/2020/2021 الخاصة بإدارة وتشغيل مشروع سوق انجاز بالري.

فعلى الشركات المتعهدة والمتخصصة في نشاط حاضنات الأعمال والمعتمدة لدى الصندوق الوطني داخل دولة الكويت والراغبة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت «المبني الإداري الدور السابع – مراقبة المناقصات والمزايدات» أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ – /200 د.ك «فقط مائتان دينار لا غير» وهذا المبلغ غير قابل للرد باي حال من الأحوال.

وعلى المزايد معاينة موقع تادية الخدمة معاينة نافية للجهالة قبل تاريخ انعقاد الاجتماع التمهيدي ليتمكن المزايدون من طرح استفساراتهم في الاجتماع التمهيدي لتحقيق مبدأ الشفافية.

وسيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا علي وثائق المزايدة في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 5/5/2021 برئاسة السيد / نائب المدير العام لشؤون قطاع المشاريع وذلك في قاعة وارة– مبني الوزير – الدور الأول.

وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء في المزايدة إيفاد من يمثلها لحضور الجلسة العلنية بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المزايدة والمحدد لها يوم الاثنين الموافق 17/5/2021، علما بانه في حالة عدم الالتزام في الحضور لا تتحمل البلدية أي مسئولية تجاه ذلك.

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت «المبنى الإداري الدور السابع– مراقبة المناقصات والمزايدات» في موعد اقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 17/5/2021 وهو آخر موعد لقبول العطاءات على ان يودع مع العطاء تامين أولي لا يقل عن 2 ٪ «اثنان بالمائة» من قيمة العطاء.

مدير عام البلدية